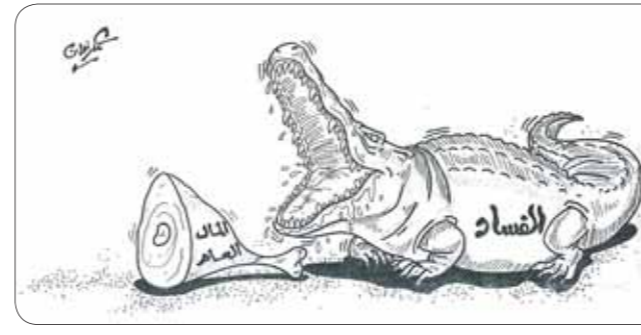




العاصمة الثقافية تعز تسجل رقما قياسيا لعدد الجرائم:

11 ألف جريمة في 180 يوما وبمعدل 61 جريمة يوميا



ما عقوبة الموظف العام المدان بجرائم فساد؟

11

10

الأحد: 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014 م - العدد 18203
Sunday : 26 Thu Alqeadah 1435 - 21 September 2014 - Issue No.18203

الثورة

قضايا وناس

www.alhawnnews.net

في ظل ضعف المؤسستين العسكرية والأمنية:

لا سيادة للوطن.. ولا هبة للدولة.. ولا حرية وأمن للمواطن

صراعات سياسية.. نزاعات قبلية.. اختلافات دينية.. توترات طائفية.. معارك بين طرفين غير قانونيين.. مواجهات بين الجيش وقوة مسلحة.. قتلى من كل الأطراف.. انهيار قرى ومدن.. تدمير ونهب مباني ومنشآت حكومية.. تشرد مواطنين.

كل ذلك وأكثر يحدث وبشكل مستمر كالمسلسلات الكسبكية في بلدان تفتقر لجيش وطني قوي ذات كفاءة وقدرة وتدريب عال.. اليمن أحد تلك الدول التي لم تستقر يوماً منذ سنوات أن لم تكن قرون، وذلك يعود إلى ضعف المؤسستين العسكرية والأمنية وتأثير الولاء الحزبي والقبلي والطائفي على أفراد القوات المسلحة والأمن.

"الثورة" ومن مسؤوليتها الوطنية تأكد من خلال هذا الاستطلاع الذي استعرض آراء عدد من القيادات الأمنية والخبراء العسكريين أهمية أن يكون لدينا جيش وطني قوي.. المزيد في التفاصيل:

استطلاع/ وائل شرحة

يقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

ونظراً لأهمية أن يكون للدولة جيش وقوي يحمي أراضيها وممتلكاتها ومكاسبها ويحفظ الأمن لأبنائها حرصت ومن خلال وضع نصوص ومواد قانونية تمنع وتحرم

ويقال بأن قوة الشعوب وشموعها تتحدد من قوة المؤسستين العسكرية والأمنية، التي تتولى الأولى حماية وحراسة الوطن من أي اعتداء خارجي سواء كان برياً أو بحرياً أو جويماً، بينما الأخرى "الأمنية" تتولى حماية الوضع الداخلي والسيطرة على الأمن ومنع حدوث أي اختلالات أمنية مهما كان الشخص أو الجماعة التي تريد أن تغلق الأمن والسكينة العامة، سيكون أمامها أجهزة أمنية تصدها وتردعها ببداية من حيل.

تفاعلاً مع (قضايا وناس)

شرطة السير تحيل منتسبيها العاملين بيت بوس ودوار السبعين للتحقيق

قضايا وناس/ وائل شرحة

وجه مدير عام شرطة السير العميد عمر بامشوش، مدير شرطة سير صنعاء بالتحقيق مع مسؤول قسم السير بمنطقة بيت بوس، ودوار السبعين مع رجال الأمن الخدمات التي تتواجد في الموقعين الألف ذكرهما وذلك تفاعلاً وتجاوباً مع ما نشرته (الثورة) على صفحات (قضايا وناس) في عدد الأحد الماضي والذي كان بمثابة انتقاد وإيصال شكوى المواطنين إلى الإدارة العامة لشرطة السير مما يمارسه أفراد شرطة السير المناوبين في منطقة بيت بوس

وخاطبة تشوه وتسيء للدور الذي يقوم به أفراد شرطة السير في تنظيم حركة السير بالشوارع ومنع حدوث اختناقات مرورية أو تجاوزات لقوانين السير التي بدورها تساهم في وضع حد لوقوع الحوادث. صحيفة (الثورة) إذ تشكر تفاعل العميد بامشوش على تفاعله مع الصحيفة وتشيد بما يقوم به مدير عام شرطة السير من متابعة وتعقيب لكل ما ينشر عن شرطة السير.. وتنتمى من كل المسؤولين في مواقعهم وأماكنهم المختلفة الاقتراد بالعميد بامشوش.

وتحديداً دوار السبعين من وسائل شبيهه بالتقطع والابتزاز للسائقين من أجل الحصول على المال بصورة غير قانونية بحسب شكوى المواطنين التي أرسلوا بها للصحيفة منذ الأسبوع الماضي. وشدد العميد بامشوش في توجيهه الذي أرسل لـ (الثورة) نسخة منه على ضرورة قيام مدير شرطة صنعاء بالتنسيق والتعاون مع رجال الأمن على مكافحة الميادينية لا سيما أثناء تنفيذ الحملات للتحري عن مدى المعاملة الحسنة مع مستخدمي الطريق. مؤكداً في توجيهه على ضرورة معاينة كل من يثبت ارتكابه لأي ممارسات



الشيباني يقول: لاشك أن بناء جيش وطني قوي يساعد بشكل كبير في حماية البلاد من الأخطار المحدقة خارجياً وداخلياً وحراسة الثورة ومكتسباتها، ولذا نجده هدفاً من أهداف ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر المجيدتين، ومن المؤسف أننا اليوم وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً لم نتمكن من تحقيق هذا الهدف السامي.. شمسدا

والشعب، وأكدت التجربة والحياة العملية أنه لا يمكن أن تكون هناك ممارسة حقيقية للحقوق الديمقراطية للمواطنين في ظل غياب الحرية والأمن والاستقرار وغياب سلطة وهيبة الدولة على تراب الوطن بكامله. مدير عام التخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية العميد الدكتور/ عبد المنعم

من وجهة نظر متطلبات التطور الداخلي للمجتمع وحماية أمنه واستقراره وتوفير الشروط الدفاعية والأمنية اللازمة للتطور والتنمية بأبعادها الشاملة. وقال إن القوات المسلحة قامت بدور تاريخي متميز خلال السنوات المصرفة في حماية التجربة الديمقراطية وأثبتت في كل المنعطفات أنها رغم كل المعوقات مع الوطن

المرسيدس.. والمطاردة الخطرة..!!؟

من ملفات الشرطة



عرض وتحليل/ حسين كرش

منطقة بيت بوس ثم باتجاه أحياء مدينة حدة فلبت فريق شرطة المركز وراهم من شارع إلى شارع ومن راق إلى رفاق حتى داخل منطقة حدة عن ذلك يتعدى اختصاصهم ولكن الواقعة كانت جريمة مشهودة كما أن المتهمين الهاربين أخذوا يطلقون عليهم النار وهم يطاردونهم ولم يتوقفوا... وكانت المطاردة من النوع الخطر جداً وأشبه بتلك التي تشاهد في أفلام حرب العصابات والمغامرات على شاشة السينما ولكنها هنا كانت مغامرة أو مطاردة واقعية حقيقية وليست فحشا وخدع سينمائية... واستمر فريق شرطة المركز وراء السيارة المرسيدس حتى تمكنوا بعد ملاحقة عنيفة ومواجهة مستميتة من الإمساك بأحد أولئك الجناة الهاربين وأفلت الآخرين منهم على السيارة المرسيدس وعددهم ثلاثة أشخاص والذين استطاعوا الفرار بعد أن تحولوا في هروبهم إلى أحد الشوارع الفرعية بمنطقة حدة واختفوا هناك وراح أثرهم.

وكان المتهم الشخص الرابع منهم الذي تم القبض عليه وهو شاب عمره 26 عاماً من إحدى المحافظات وقد تم اقتياده وإيصاله إلى مركز شرطة حزيز وقاموا هناك بمباشرة فتح محضر جمع الاستدلال مع نفسه اليوم.

ومن خلال استنتاج الشاب المتهم المذكور وجمع التحريات والإفادات وإجراء التحقيقات بشكل موسع وشامل حول الواقعة والأشخاص المتهمين الهاربين إضافة إلى رفيقهم الشاب المقبوض عليه أتضح بما يؤكد أن هؤلاء الأشخاص المتهمين جميعهم يشكلون عمالة للتهريب والتقطع والنهب بقوة السلاح والعنف وأنهم سبق وارتكبوا عدة عمليات تقطع وسلب باستخدام السلاح والنار والاعتداءات المختلفة بالضرب والهجوم المباغت وباستخدام المرسيدس التابعة لهم في مراقبة الضحايا المجني عليهم لاضطرابهم وملاحقتهم بالشوارع ثم التقطع لهم ومهاجمتهم في المكان المناسب ونهب ما بحوزتهم بعد ضربهم وإطلاق النار عليهم إذا لزم الأمر. وهناك بلاغات سابقة اكتشف رجال المركز وجودها وهي من مواطنين معني عليهم مسجلة بالمركز وفي عدد من مراكز الشرطة بأمانة العاصمة من قبل وهذه البلاغات كانت جميعها عن عمليات تقطع وسرقة ونهب بنفس الأسلوب والقوة ومن قبل أشخاص مجهولين لهم ذات الأوصاف للمتهمين الحنة في الواقعة الأخيرة، مع السيارة المرسيدس بلونها البني، وأنهم في عملتهم هذه الأخيرة والتي ضبط فيها أحدهم صادف أن كانوا متواجدين في هذا اليوم بمنطقة أرتل وهم على سيارتهم المرسيدس يبحثون عن فريسة يضطادونها فلمحوا هناك الشخصين المجني عليهما وهما على السيارة الهالكس وكان بحوزتهما أي المجني عليهما مبلغ خمسمائة ألف ريال داخل السيارة الهالكس ونهبها هي

أول المتهم المقبوض عليه باعتاها بأسماء شركاته أفراد العصابة أولئك الهاربين وبياناتهم كاملة وكذلك كشف كل ما يتعلق بالعمليات التي سبق وارتكبوها من قبل مؤكداً بأن العملية الأخيرة ما هي إلا واحدة من عدة عمليات قاموا بتنفيذها بنفس الأسلوب وفي أماكن مختلفة داخل العاصمة والمحافظة صنعاء وخارجها ومنها تلك العمليات المبلغ عنها سلخاً بمركز شرطة حزيز وعديد من مراكز الشرطة بالأمانة وغيرها. وما خفي كان أدهى وأعظم.. هذا ولقد استكمل المحقق بمركز حزيز محاضر جمع الاستدلال في القضية ثم أحيلت الأوراق مع المتهم إلى الجهة المختصة في حين أخذوا على عاتقهم مهمة متابعة بقية أفراد العصابة الهاربين وتقصي أثرهم حتى ضبطهم واحداً بعد الآخر وإحالتهم للنيابة والقضاء طالت الأيام أم قصرت.. وهكذا كانت الأحداث ونسأل الله السلامة والهداية لأبنائنا وشبابنا وتحية لكل الرجال المخلصين أينما وجدوا.

